جامعة الموصل

كلية الزراعة والغابات

قسم الاقتصاد الزراعي

المرحلة الثالثة

مادة نظرية اقتصادية كلية/ ١

(نظري)

اعداد

أ.د. قيس ناظم غزال

الفصل الأول: تعريف الاقتصاد الكلي ومقارنته بالاقتصاد الجزئي

المقدمة

تصنف النظرية الاقتصادية دراسة الاقتصاد الى اقتصاد كلي او تحليل كلي واقتصاد جزئي او تحليل جزئي، اذ تهتم دراسة الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الكبيرة والظواهر التي تخص الاقتصاد القومي او البلد ككل مثل ظاهرة الدخل، الناتج القومي، البطالة، التضخم، ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما تهتم دراسة الاقتصاد الجزئي في دراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الصغيرة او الجزئية التي يتكون في مجموعها الهيكل الاقتصادي والعلاقات المتبادلة بينهما، ومن الأمثلة على ذلك أداء المعمل، او حقل الدواجن او أداء الشركة.

تعريف الاقتصاد الكلي ومقارنته بالاقتصاد الجزئي

لقد ميز الاقتصاديين بين نوعين من التحليل الاقتصادي النوع الأول الاقتصاد الجزئي او التحليل الجزئي Micro Analysis وهذا العلم يتناول دراسة وتحليل سلوك وتصرفات الوحدات الاقتصادية الصغيرة او الجزئية التي يتكون في مجموعها النظام الاقتصادي ويدرس هذا العلم أيضا طبيعة العلاقة المتبادلة بين هذه الوحدات الصغيرة أي ان الاقتصاد الجزئي يدرس سلوك وتصرفات المستهلك او المنتج او المعمل او المؤسسة وكيفية تحقيق حالة التوازن فيهما، وهذا العلم يركز أيضا على دراسة أوضاع التوازن في الوحدات الجزئية وكيفية تحديد طلب المستهلك على سلعة ما وتكاليف الإنتاج في شركة ما وحجم الإنتاج فيها وأسعار البيع.

اما النوع الثاني فهو الاقتصاد الكلي او التحليل الكلي Macro Analysis وهو العلم الذي يدرس سلوك الوحدات والظواهر الاقتصادية الكبيرة التي تخص الاقتصاد القومي ككل مثل دراسة الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، البطالة، التوظف الكامل للموارد ومسيرة التنمية الاقتصادية، وفي هذا العلم يركز الاقتصاديون على كيفية تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبين الادخار والاستثمار.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يتكون النظام الاقتصادي عادة من مجموعتين من الأسواق هما أسواق الإنتاج (السلع والخدمات) وأسواق الموارد (عوامل الإنتاج)، فعندما يحتاج افراد المجتمع الى سلعة ما فانهم يطلبونها مقابل استعدادهم لدفع سعر معين عنها فاذا كان هذا السعر مناسب للبائعين ويحقق لهم ربحا مقبولا فانهم يقومون بإنتاج تلك السلعة ومن اجل تحقيق ذلك فان المنتجين يتعاقدون مع أصحاب عوامل الإنتاج وهي الأرض، العمل، راس المال، والإدارة بقصد شراء خدمات هذه

العوامل لقاء مبلغ معين بقصـــد اســـتخدامها في العملية الإنتاجية، ومن الطبيعي فان المنتجين يختارون عناصر الإنتاج وأساليب الإنتاج الملائمة لهم والاقل كلفة والاعلى مردود وبالمقابل فان أصحاب عوامل الإنتاج يستخدمون الأموال التي حصلوا عليها من بيع خدمات عوامل الإنتاج في شراء السلع والخدمات التي انتجها المنتجون وهكذا تستمر العلمية الإنتاجية بين أصحاب عوامل الإنتاج والمنتجين من خلال أسواق الإنتاج والموارد وهذا التفاعل في الاقتصاد القومي يطلق عليه اسم نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل ويمكن توضيحه وكما في الشكل الآتي:

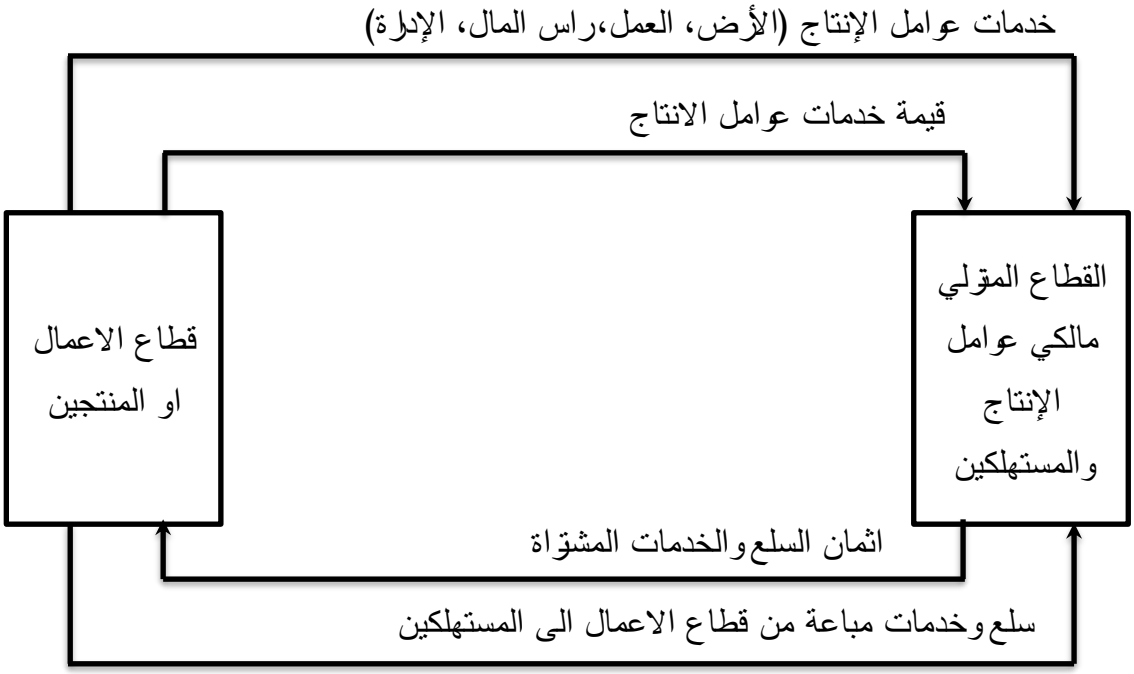

يوضح الشكل السابق بأن النظام الاقتصادي يتكون من قطاعين الأول هو القطاع المنزلي او أصحاب عوامل الإنتاج والمستهلكين والثاني هو قطاع الاعمال او المنتجين اذ يمتلك القطاع الأول عوامل الإنتاج وهي (الأرض، العمل، راس المال، الإدارة) ويقوم بتقديم خدمات هذه العوامل الى قطاع الاعمال او المنتجين وبالمقابل يدفع المنتجين قيم خدمات عوامل الإنتاج الى القطاع المنزلي وهي الريع لقاء عنصـــر الأرض والاجر لقاء عنصـــر العمل والفائدة لقاء عنصـــر راس المال والربح لقاء عنصـــر الإدارة، ويقوم قطاع المنتجين باســـتخدام عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية لانتاج قدر معين من الســـلع والخدمات ثم يقوم قطاع المنتجين ببيع الســـلع والخدمات المنتجة الى القطاع المنزلي والمستهلكين وبالمقابل يدفع افراد القطاع المنزلي والمستهلكين اثمان الســـلع والخدمات المشـــتراة الى قطاع الاعمال او المنتجين، ومن اجل اســـتمرار دوران التيار او التدفق الدائري للإنتاج والدخل فذلك يتطلب ان القطاع المنزلي والمستهلكين يجب ان يشترو كل السلع والخدمات التي انتجها قطاع الاعمال.

الفصل الثاني

الدخل القومي وحساباته

اهمية دراسة الدخل القومي وحساباته

بدأ الاقتصـاديون يهتمون بدراسـة الدخل القومي وحسـاباته منذ عقد الخمسـين من القرن الماضـي ولا سـيما بعد الحرب العالمية الثانية اذ ادت الحرب الى ارتفاع كبير في اسـعار السـلع والخدمات في اوروبا وفقدت النقود قيمتها وذلك انعكس سلباً في مستوى معيشة ورفاهية المواطنين وهذا الآخر تطلب التفكير او البحث في وسـيلة لقياس اداء او انجاز المجتمع لمقارنته مع مسـتويات المعيشـة والرفاهية العامة من وقت لآخر. ومن اجل تحقيق هذا الهدف فكر الاقتصـاديون في قياس وتعبير الدخل القومي وعلى اسـس سـلبية وقد جاء التركيز على دراسـة الدخل القومي وحساباته على اساس ان هذه الحسابات للدخل القومي اداة تحليلية متقدمة تساعد في التخطيط الاقتصـادي في رسـم السـياسـات الاقتصـادية المسـتقبلية لذا تكمن اهمية حسـابات الدخل القومي بالآتي:

١. ان حسـابات الدخل القمي تعطي مقياس او مؤشـر لمسـتوى الانتاج القومي كما تفسـر هذه الحسابات الاسباب المباشرة التي ادت الى تحقيق هذا المستوى من الانتاج.

٢. ان حسـابات الدخل القومي تسـاعد السـلطات الاقتصـادية في رسـم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي وعلى المدى الطويل.

٣. تعمل حسـابات الدخل القومي في بناء قاعدة قوية وسـليمة لتكوين وتطبيق السـياسـات الاقتصـادية العامة التي توضـع وتصـمم بقصـد تحسين اداء الاقتصـاد القومي ومن الامثلة على ذلك.

أ. استخدمت الولايات المتحدة الامريكية تقديرات الدخل القومي في فهم اسباب الكساد الاقتصادي الكبير في اوروبا للسنة ١٩٢٩-١٩٣٣.

ب. ظهرت الحاجة الى دراسـة تقديرات الدخل القومي بعد الحرب العالمية الثانية من اجل تقدير متطلبات اعمار اوروبا.

ج. لقد اسـتخدمت تقديرات او حسـابات الدخل القومي كأداة للاقتصـاديين لغرض دراسـة احوال الاقتصاد العامة ومن ثم صنع السياسة الاقتصادية العامة ومعالجة مشاكلها قبل حدوثها.

د. تسـتخدم البلدان الناحية تقديرات الدخل القومي لغرض تقدير ذلك الجزء من الدخل او الناتج القومي الذي يمكن ان يخصـص (للتكوين الرأسـمالي) وكذلك توضـيح أي من القطاعات

الاقتصادية اكثر انتاجية واي الاستثمارات اكثر ربحاً وأي المشاريع تعطى الاولوية والحاجة اليها وهذا يؤدي في النهاية الى تحقيق افضل استغلال ممكن للموارد الاقتصادية.

هـ. ان المعلومات والبيانات وحسابات الدخل القومي تستخدم من قبل الاقتصاديين لعمل التنبؤات اللازمة عن حجم المبيعات في المستقبل وكذلك التنبؤ بالأموال الاقتصادية.

و. تعتبر تقديرات الدخل القومي مهمة جداً في الجامعات التي تتخصص بالدراسات الاقتصادية لأن هنا التقديرات جزء من النظرية الاقتصادية الكلية.

حسابات الدخل القومي

تهتم حسابات الدخل القومي كمادة بدراسة عدد من المفاهيم الاقتصادية مثل الدخل القومي والناتج القومي الاجمالي وتكون هذه الحسابات جميعاً اسم الحسابات الاقتصادية القومية التي تعطي مؤشر واضح عن اداء وانجاز الاقتصاد القومي وهذه الانجازات للاقتصاد القومي تعني مقدار ما ينتجه الاقتصاد القومي من سلع وخدمات خلال سنة واحدة وهذه السلع والخدمات تعكس مستوى رفاهية المجتمع.

توجد خمسة مفاهيم او افكار اساسية تستخدم في حسابات الدخل القمي هي:

١. **الناتج القومي الاجمالي Gross National Product (GNP):**

وهو عبارة عن اجمالي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات المنتجة التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية احدها سنة واحدة.

نستنتج من التعريف السابق الملاحظات الاتية:

أ. ان الناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياس نقدي اي يقاس بالنقود وهو يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي اي كما تباع وتشترى في السوق اي حسب قيمتها وليس بحسب كلفتها والقيمة السوقية تعني الاسعار الجارية مثال- اذا كان انتاج بلد ما يتكون من ثلاث مجاميع من السلع هي أ, ب, ج وكانت الكلمات المنتجة من اكل منها خلال سنة هي ٨٠, ٥٠, ١٠٠ وحدة على التوالي, وكانت اسعار هذه السلع وكما يحددها السوق هي ٥٠, ٤٠, ٣٠ دينار للوحدة الواحدة على التوالي وعليه يمكن حساب قيمة الناتج القومي الاجمالي الذي هو حاصل جميع الكمية المنتجة من كل سلعة مضروباً في سعر كل منهما وكما في الجدول الاتي.

مجموع السلع	الكميات المنتجة	اسعار الوحدة المنتجة (دينار)	قيمة الانتاج (دينار)
أ	٨٠ طن	٥٠	٨٠× ٥٠ = ٤٠٠٠
ب	٥٠ متر	٤٠	٥٠×٤٠ = ٢٠٠٠
ج	١٠٠ وحدة	٣٠	١٠٠×٣٠ = ٣٠٠٠
اجمالي الناتج القومي=			٩٠٠٠ دينار

لذا فان القيم الاجمالية للناتج القومي هي ٩٠٠٠ دينار يوضح المثال السابق ان الناتج القومي الاجمالي هو مقياس نقدي اي مقياس بالنقود وبحسب الاسعار الجارية اي الاسعار السائدة في اسواق السلع والخدمات ومن هذا المقياس نحصل على دلالات اقتصادية ذات معنى مهم اذا اردنا مقارنة الانتاج من سنة لآخرى ومن مكان لآخر.

ب. عند حساب الناتج القومي الاجمالي يحسب قيم السلع والخدمات المنتجة خلال السنة في صيغتها النهائية اي السلع والخدمات التي تذهب لغرض الاستهلاك النهائي اي ان هذه الطريقة لا تشمل السلع والخدمات الاولية والوسيطة التي استخدمت في انتاج سلع اخرى وهذا يعني ان هذه الطريقة تهمل حساب السلع الاولي والوسيطة او نصف المصنعة.

ج. ان الناتج القومي الاجمالي ما هو الا مقياس لمستوى اداء وانجاز الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية مداها سنة واحدة.

د. ان الناتج القومي الاجمالي يمكن ان يساوي مجموع المدخولات النقدية المكتسبة من قبل القطاع المنزلي المستهلك (مالكي عامل الانتاج) والتي تشمل اجور العمل, وربع الارض, وفائدة رأس المال وربح المنظم اي ان الاجور + الربح + الفائدة+ الربح = قيمة الناتج القومي الاجمالي.

٢. الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (GDP):

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة السوقية لكافة انواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع والاقتصاد القومي خلال سنة واحدة وهذه الفكرة تعني كافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع على البقعة الجغرافية للوطن أو من قبل مواطنيه في الخارج وقد برزت هذه الفكرة في العقود الأخيرة بعد تزايد ظاهرة الهجرة العمالية دولياً وزيادة اهمية تحويلات العاملين من الخارج وقد بلغت قيمة هذه التحويلات بنحو ١٠٪ من قيمة الناتج القومي كما في الاردن. ان التمييز والفصل بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي يعني الفصل

بين اداء الاقتصاد المحلي بكافة عناصره ومكوناته ومستوى اداء افراد البلد في الخارج الذي يعد مورد للبلد الام وهذا المورد جزء لا يتجزأ من عناصر الانتاج الاقتصادية والموارد المحلية التي يمتلكها البلد الام لذا يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع والاقتصاد المحلي اي مقدار ما ينتجه المجتمع والاقتصاد فوق البقعة الجغرافية للوطن ولا يشمل مقدار ما ينتجه ابناء الوطن العاملون في الخارج لذا فان الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (GNP) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) يتمثل في تحويلات العاملين من الخارج إلى البلد الأم أو صافي المعاملات الخارجية, فاذا كان الاقتصاد مغلق عن العالم الخارجي اي لا يوجد فيه تحويلات من العاملين في الخارج فان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يتطابق ويتساوى مع الناتج القومي الاجمالي (GNP).

الناتج القومي الصافي **Net National Product (N.N.P)**

هو عبارة عن القيمة الصافية للسلع والخدمات المنتجة النهائية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية مداها سنة واحدة وذلك بعد استبعاد قيم اندثار رأس المال (استهلاك رأس المال).

يمثل الناتج القومي الصافي الانتاج الصافي الفعلي للاقتصاد القومي وهو يساوي الناتج القومي الاجمالي مطروحاً منه استهلاك رأس المال أو الاندثار في الاصول الانتاجية التي تستهلك خلال العملية الانتاجية والتي هي الآلات والادوات والعدد التي تستعمل في العملية الانتاجية بفعل الاحتكاك والتكامل طيلة فترات الاستعمال, لذا لا بد من طرح قيمة الجزء المستهلك من الناتج القومي الاجمالي حتى نحصل على الناتج القومي الصافي الذي هو تعبير اكثر دقة في قياس مستوى اداء الاقتصاد القومي وبحسب الناتج القومي الصافي كالآتي:

اذ ان D = الاندثارات **N.N.P= G.N.P – D**

مثال: نفترض بان صافي مصنع يستخدم الة معينة في مصنعة قيمة هذه الالة ١٠٠٠٠٠٠ دينار وعمرها الانتاجي ١٠ سنوات لذا فان هذه الالة سوف تفقد من قيمتها كل سنة بنسبة ١٠٪ اي بمقدار ١٠٠٠٠٠ دينار وذلك بسبب الاستعمال والتآكل ويطلق على هذه النسبة التي هي ١٠٪ رأس المال.

الدخل القومي : يقصد به مجموع الدخول المكتسبة التي يحصل عليها مالكي عوامل الانتاج مقابل بيع خدمات هذه العوامل إلى قطاع المنتجين اي ان الدخل القومي هو عبارة عن مجموعة اجور العمل وريع الارض وفائدة راس المال وربح المنظم ويحسب كالآتي

Ni= W + R + I + P

اذ ان Ni= الدخل القومي

W= اجور العمل

R= ريع الارض

I= فائدة رأس المال

P= ربح المنظم

لذا فان الدخل القومي بحسب الدخول التي يحصل عليها مالكي عوامل الانتاج لقاء قيامهم ببيع خدمات عوامل الانتاج المملوكة من قبلهم إلى قطاع المنتجين واسهامها في الملية الانتاجية خلال فترة سنة واحدة, والدخل القومي يعني من جهة اخرى اي من وجهة نظر المنتجين تكاليف العملية الانتاجية أو ايرادات السلع التي انتجها المنتجون باستخدام عوامل الانتاج الاربعة, اي ان الدخل القمي يعني قيمة الانتاج بسعر الكلفة من خلال العودة إلى التيار الدائري للنشاط الاقتصادي فهو يوضح بان قيمة السلع والخدمات التي انتجها المنتجون تتساوى مع قيمة خدمات عوامل الانتاج أو الدخل النقدي الذي يحصل عليه مالكوا عومل الانتاج وهذا يعني عدم وجود فرق بين قيمة الناتج القومي من السلع والخدمات بسعر الكلفة أو بسعر السوق الا ان هذا الآخر يختلف عن الواقع فسعر السوق للناتج اكبر من سعر الكلفة للناتج وبسبب هذا الفرق هو ان الدول تفرض ضرائب على قطاع المنتجين والقطاع المنزلي وتساهم الدول في الانفاق العام لذا فان اسعار السوق اعلى من اسعار الكلفة بسبب ضرائب الدولة وهي الضرائب غير المباشرة, والضرائب الكمركية وضرائب الانتاج لذا فان الفرق بين سعر الناتج القومي بكلفة عوامل الانتاج وسعر الناتج القومي بسعر السوق هو يتمثل بقيمة الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدول والدخل القومي يحسب كالآتي:

Ni= NNP – Ti

Ni= G.N.P- D- Ti

اذ ان Ni= الدخل القومي

NNP= الناتج القومي الصافي

Ti= الضرائب غي المباشرة

الدخل الشخصي **Personal Income (PI)**

يعرف الدخل الشخصي على انه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي يحصل عليها مالكوا عوامل الانتاج اي الدخول التي يستلمونها فعلاً.

في هذا الموضوع يجب التمييز بين نوعين من الدخول هي الدخول المستلمة والدخول المكتسبة فالدخول المكتسبة تعني مجموع العوائد أو الدخول التي يكسبها أو يحصل عليها الافراد

نتيجة لبيع خدمات عوامل الانتاج التي يملكوها إلى الغير, اما الدخول المستلمة هي مجموع الدخول أو العوائد التي يحصل عليها الافراد والتي يتسلمونها فعلاً سواء كانت مكتسبة أو غير مكتسبة, لذا فان الدخول المكتسبة لا تساوي الدخول المستلمة سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو للاقتصاد القومي فبعض الدخول التي يكسبها الافراد عندما يقومون ببيع خدمات عوامل الانتاج لكنهم لا يستلمونها مثال ذلك مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني وارباح اسهم الشركات غير الموزعة وضرائب الدخل على ارباح الشركات المساهمة فهذه الاموال يحتفظ بها كاحتياطي أو تدفع ضريبة للحكومة وهذا يعني انها لا تسلم أو لا تعطى إلى مستحقيها لذا فهي لا تعتبر جزء من الدخل الشخصي من جانب آخر توجد بعض الدخول التي يستلمها الافراد دون ان يكونوا قد اكتسبوها لقاء تقديم خدمات عوامل انتاجهم مثل الاعلانات الحكومية الخاصة والهيبات والهدايا والرواتب التقاعدية وتعويضات البطالة, لذا فان الدخل الشخصي يمثل الدخول المستلمة فضلا وليس الدخول المكتسبة وهو يساوي الدخل القومي مطروحاً منه جميع الدخول المكتسبة وغي المستلمة ومضافاً اليه الدخول المستلمة وغير المكتسبة وهذه الاضافات يطلق عليها اسم المدخولات التحويلية لذا فان الدخل الشخصي هو

الدخل الشخصي = الدخل القومي ∓ المدفوعات التحويلية ويحسب كالآتي

PI = NI ∓ TRP

الدخل الشخصي= الدخل القومي – (ارباح الشركات بعد خصم الضرائب + مساهمات الضمان الاجتماعي + ايرادات الشركات المساهمة + المدفوعات التحويلية الحكومية) + ارباح الشركات المساهمة.

لذا فأن الدخل المتاح أو الدخل التعرضي هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب الشخصية واهم انواع الضرائب الشخصية هي ضرائب الدخل وضرائب الملكية الخاصة أو الثروة وضرائب الارث ويحسب كالآتي:

الدخل المتاح أو التعرضي= الدخل الشخصي– الضرائب الشخصية أو المعد للإنفاق

DI= PI – TP

ان الدخل المتاح أو المعد للإنفاق أو التعرضي يتفق عادة اما لغرض الاستهلاك أو لغرض الادخار لذا فان الدخل المتاح يساوي DI= C + S

اذ ان C= الاستهلاك

S= الادخار

وقد يستخدم الدخل المتاح لغرض تسديد الديون فتصبح المعادلة كالآتي DI= C+ S+ ip

IP= قيمة الديون المسددة.